التشاكل الإعرابي وتوجيهاته النحوية في كتاب أمالي ابن الشجري

سالم خليفة حسين
كلية اللغة العربية – الجامعة الأسمرية الإسلامية
salemho67@gmail.com
محمد مصباح المغربي
كلية العلوم الشرعية – الجامعة الأسمرية الإسلامية
m.m.elmjarri@gmail.com

ملخص البحث

جاء هذا البحث بعنوان: (التشاكل الإعرابي وتوجيهاته النحوية في كتاب أمالي ابن الشجري) ليجمع المسائل المتناثرة التي تمثل التشابه الإعرابي، فقد يحكم على الكلمة في سياقها النحوي بالرفع لكونها فاعلا أو مبتدأ أو معطوفة على مرفوع ، وقد يكون الحكم بالنصب ، فيختلف في توجيه ذلك بين أن تكون الكلمة مفعول أو حالا أو غير ذلك.

والبحث يجمع هذه الحالات في ثلاثة مطالب، ويوجهها فيه، ويحلل الشواهد بتراكيبها المختلفة، بحيث يتضح التشاكل الإعرابي بينها، والدلالات المختلفة المترتبة على توجيه كل حالة. وقد اتضح من خلال البحث بروز الشخصية العلمية لابن الشجري، فهو وإن كان يدعم رأي سيبويه والبصريين في جل آرائه إلا أنه يخالفهم في بعض الآراء مما يثبت شخصيته العلمية. ويمكن القول إن أغلب التوجيهات النحوية في هذه المسائل المدروسة ناتجة عن فهوم المتلقين بغض النظر عن الرأي النحوي الذي يمثله هذا الفهم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فقد جاءت فكرة هذا البحث الموسوم بـ**(التشاكل الإعرابي، وتوجيهاته النحوية في كتاب أمالي ابن الشجري)**، من خلال القراءة في مجالس هذا الكتاب، حيث يَلْحَظ المطلِّع عليه استفتاحَه لها بذكر آية أو بيت شعري، ثم يذكر مسألته النحوية أو الصرفية، وقد شد انتباهنا تلك الاستطرادات والتوجيهات التي كان يدونها للحالات الإعرابية، من ذلك ذكرُه لتوجيهات مختلفة لما تشابه إعرابه، وتقاربت دلالاته ومعانيه، فقد

يحكم على الكلمة في سياقها النحوي بالرفع؛ لكونها فاعلا أو مبتدأ أو معطوفا على مرفوع، وقد يكون الحكم بالنصب، فيختلف في توجيه ذلك بين أن تكون الكلمة مفعولا أو حالا أو غير ذلك.

ومن هنا جاءت فكرة جمع هذه التوجيهات المبثوثة داخل هذا الكتاب الذي يجمع كمًّا هائلا من التراث النحوي، والفوائد اللغوية التي يقل وجودها في كتب النحوي واللغة وفق تصفيفها المتعارف عليه.

وتكمن مشكلة البحث في توضيح التشاكل الإعرابي بين المرفوعات، التي لا تقبل احتمالا محل آخر، وتوضيح ما يمكن أن يحكم عليه بالرفع من وجه، أو النصب من وجه آخر، ووجه التشابه الوارد في كل واحد منهما، وتوضيح المتشابه الذي لا يقبل إلا النصب، وبيان أوجه احتمالات التشابه الواردة فيه.

وقد جاء البحث في مقدمة، وتوطئة: خصصت للحديث عن المؤلف والمؤلف، وثلاثة مطالب، احتوت على ما يهدف البحث الوصول إليه، من جمع للمسائل المتشاكلة المتناثرة في كتاب أمالي ابن الشجري، وتحليل للشواهد الواردة في ذلك تحليلا إعرابيا، يوضح الاحتمال الإعرابي المتشابه، والوقوف على التوجيهات النحوية التي ساقها ابن الشجري، وبيان أثرها في المعنى كلما أمكن، ومن ثَمَّ الإفادة من جمع هذه المسائل النحوية ذات الطابع الواحد في بحث مخصص يمكن الرجوع إليه.

وقد جاءت هذه المطالب وفق الآتي:

المطلب الأول: توجيه الإعراب في المرفوعات، واندرجت تحته ثلاثة أشكال.

المطلب الثاني: توجيه الإعراب بين المرفوعات والمنصوبات، وقد احتوى على أربعة أوجه، جاء الأول في شكلين، وجاء الثاني على نمطين، احتوى كل نمط على شكلين، واندرج تحت الوجه الثالث شكلان، واقتضت الدراسة أن يأتي الوجه الرابع على نمطين، يندرج تحت كل واحد منهما شكلان.

المطلب الثالث: التوجيهات النحوية في المنصوبات، احتوى هذا المطلب أربعة أشكال.

ثم ذيِّل البحث بخاتمة حوت ما توصل إليه من نتائج.

توطئة: "بين المؤلِّف والمؤلَّف":

أولا: ترجمة المؤلِّف "ابن الشجري": هو أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد بن حمزة، المعروف بابن الشجري، نسبةً إلى شجرة، من قرى المدينة المنورة، ولد ببغداد سنة: (450هـ)، وبها توفي سنة: (542هـ)[1].

مشايخه: تتلمذ ابن الشجري على عديد الأعلام والمشايخ، من أشهرهم: الشريف يحيى بن طباطبا، وأبو الحسن علي المجاشعي، وأبو الحسين المبارك بن القاسم الصيرفي، وأبو زكريا يحيى بن الخطيب التّبريزي، وأبو على محمد بن سعيد بن نبهان الكرخي، وأبو الفرج سعيد بن على السّلالي الكوفي، وغيرهم عديد[2].

1 – ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي: 324/2، والأعلام، للزركلي: .

2 – ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري: 299، وبغية الوعاة، للسيوطي: 324/2، .

طلابه: أخذ عنه طلاب عديدون، من أشهرهم: أبو منصور محمد بن إبراهيم العتّابي، وأبو سعد عبد الكريم ابن محمد السمعاني، وأبو الغنائم حبشيّ بن محمد بن شعيب الواسطي الضرير، وأبو محمد عبد الله بن أحمد، المعروف بابن الخشاب، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، ومحمد بن الحسين الجفني، أبو الفرج النحوي، المعروف بابن الدباغ، وغيرهم كثير[3].

مكانته العلمية: يعد ابن الشجري من أعلام اللغة، عرف بغزارة علمه، وسعة ثقافته، ونيله منزلة رفيعة ومكانة عالية، وصفه تلميذه الأنباري بقوله: "كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو، وكان تامّ المعرفة باللغة، وكان فصيحا حلو الكلام حسن البيان والإفهام، ... وكان الشريف ابن الشجري أنحى من رأينا من علماء العربية، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم"[4].

مصنفاته: مع أن ابن الشجري عُمِّر طويلا، وعاش أكثر من تسعين سنة، فإنه لم يكثر من التصانيف؛ لاشتغاله بالإقراء والتدريس لنحو سبعين سنة، ومن أشهر مؤلفاته: الأمالي: الذي يعد أشهر مصنفاته وأكثرها ذيوعا، ومنها: الانتصار: فيه ردٌّ على انتقادات ابن الخشاب على الأمالي، ومنها: الحماسة: هي مجموعة قصائد ومقطوعات وأبيات، وهناك كتب أخرى نسبت إليه لكنها ضاعت، منها كتاب: ما اتفق لفظه واختلف معناه، وشرح اللمع لابن جني، وشرح التصريف الملوكي[5].

ثانيا: التعريف بالمؤلَّف "الأمالي": عرفها حاجي خليفة بقوله: "الأمالي: هو جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتابا ويسمّونه الإملاء والأمالي، وكذلك كان السّلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم"[6].

ويعد كتاب أمالي ابن الشجري أكبر كتب الأمالي حجما ومادّة، حيث بلغت مجالسها أربعة وثمانين مجلسا، تناول فيها كثيرا من مسائل من النحو والصرف، وبعضا من مسائل اللغة والأدب والبلاغة والتاريخ والأخبار.

نظر ابن الشجري في أمالي سابقيه، ومنها: أمالي ثعلب، وأمالي المرتضي، ومن ثم تأثر بأمالي الأخير كثيرا.

ومنهجه في أماليه قائم على استفتاح مجلسه بذكر مسألة من مسائل النحو أو الصرف، أو الآية القرآنية، أو البيت الشعري، ثم يتبعها بذكر المباحث الأخرى التي يستدعي السياق ذكرها[7].

---

3 – ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي: 92/1، 492/1، 86/2، وغيرها.

4 – نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري "بتصرف": 300 – 302.

5 – ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي: 324/2، والأعلام، للزركلي: 74/8.

6 – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة: 160/1

7 – ينظر: أمالي ابن الشجري، "المقدمة": 191.

وقد وصف المحقق الطناحي منهج ابن الشجري في كتاب الأمالي بقوله: "أفسح أماليه لمسائل من اللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار والجغرافية والبلدان، .... وإن أهمّ فنّ عالجه ابن الشجريّ بعد النحو والصرف هو فنّ اللغة، فقد عني ابن الشجريّ عناية فائقة باللغة: دلالة واشتقاقا، ثم عرض لقضايا وظواهر لغوية كثيرة، كالمشترك اللفظيّ، وتركّب اللغات وتداخلها، ولغة العامة ولهجات القبائل، والأصوات ومخارج الحروف، وتطوّر دلالات الألفاظ..." [8].

وقد قسم مسائل النحو والصرف واللغة التي تناولها على ثلاثة أنواع: مسائل يلقيها من ذات نفسه، وأخرى يجيب بها تلامذته، والأخيرة يردّ به على المسائل التي ترد عليه من البلدان كالموصل وغيرها[9].

وفي هذا البحث سيتم التركيز على دراسة مسألة التشاكل الإعرابي، وتوجيهاته النحوية في كتاب الأمالي لابن الشجري، وذلك وفق المطالب الآتية.

المطلب الأول: "توجيه الإعراب في المرفوعات"

التشابه في الرفع الوارد في شواهد هذا المطلب، يمكن ضبطه وتسبيبه بين تقدير الفاعلية أو الابتداء، أو لكون العطف فيه على مرفوع، أو لكونه بدلا منه؛ لذا يمكن أن يعد الاختلاف في توجيه الإعراب في المرفوعات المتشابهة[10] نمطا عاما، وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمه إلى الأشكال الآتية:

الشكل الأول: "الفاعلية والابتداء": يتفق كل من الفاعل والمبتدأ في الحكم الإعرابي، وهو الرفع، إلا أن كل واحد منهما يكون في تركيب يميزه عن الآخر، ويأتي في سياق دلالي يختلف عن صنوه، وإن اتفقا في كون كل واحد منهما مسندا إليه، ومخبرا عنه في تصفيفه النحوي. وفيما يتعلق بهذه المسألة يجول بنا ابن الشجري في أماليه من خلال قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَاْ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاْتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾، النساء، من الآية: "72"، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَاْ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَن يُضلوك﴾، النساء من الآية: "112". فقد أورد ابن الشجري هاتين الآيتين في المجلس السادس والستين في سياق حديثه عن دلالة: (لولا)، حيث ذكر أنها تأتي تارة للتحضيض، وأخرى دالة على امتناع الشيء لوجود غيره، وما يعنينا هنا هو مجيئها بالدلالة الثانية؛ حيث تأتي رابطة لجملتين، الأولى منهما: مبتدأ وخبر. والثانية: فعل وفاعل، ويحتاج إلى اللام في الجواب بعد التركيب الشرطي، وذلك كأن تربط جملة: زيد حاضر، بجملة: جئتك، فالأولى مبتدأ وخبر، والثانية فعل وفاعل ومفعول، فتقول: لولا زيد لجئتك، وهذا التقدير أي: جعل ما بعد (لولا) مبتدأ على رأي البصريين، والخبر محذوفا؛ لعلم السامع به، أو جعله مرفوعا على الفاعلية، وهذا رأي الكوفيين[11].

---

8 - المصدر السابق، "المقدمة": 9.

9 - ينظر: المصدر السابق، "المقدمة": .

10 – هي ما يمكن توجيه الإشكال فيها بين أن يكون المرفوع: مبتدأ، أو فاعلا، أو معطوفا على مرفوع، أو غير ذلك من الأوجه الإعرابية، فالمرفوعات متشابهة في الحالة الإعرابية، مختلفة في توجيهها.

11 - ينظر: أمالي ابن الشجري: 510/2، 511.

وابن الشجري في هذه المسألة نجده يؤيد رأي سيبويه وغيره من البصريين في إعراب الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ، وأتى بالآيتين دليلا يوضح من خلاله ظهور خبر المبتدأ؛ حيث جعل: (عليكم) فيهما خبرا للمبتدأ، وهذا الأخير لم يقل به سيبويه، إذ إنه يرى أن الخبر يجب حذفه بعد: (لولا)؛ لكثرة الاستعمال[12].

وعنده إذا ظهر الخبر بعد الاسم المرفوع بعد: (لولا) فجعل ما بعدها جملة اسمية أولى، يضاف إلى ذلك أنه لم ينكر مجيء الفعل بعدها بقلة، وذكر بيت الجموح:[13].

لا درَّ درُّكِ إني قد رميتهم لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمحْدُودِ

وقدر الشاهد بـ(لولا الحد والحرمان)، أي: قدّر الفعل بالمصدر على نية وجود: (أن).

ولم يجعل هذه القلة حجة لسيبويه في تضعيف رأي الكوفيين، ولم يضعفه بأن يقول الفعل جاء بعدها بدلالة المصدر على تقدير حذف: (أن) مع إرادتها، وإنما اختار محاججتهم، بأنه لم يُرَ أن حرفا يرفع اسما إلا وهو ينصب آخر، واستدل بعمل (إنَّ) وأخواتها، ولا النافية للجنس[14].

وقد فصّل ابن الأنباري القول في هذه المسألة، مبيّنا ما ذهب إليه الكوفيون، من أن تقدير قولنا: لولا زيد لأكرمتك، هو: لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، بحذف الفعل وزيادة (لا) تخفيفا، فصار بمنزلة حرف واحد، وكالعوض على الفعل، ومعلوم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض.

وأما البصريون فيرون أن ارتفاع الاسم بعد (لولا) بالابتداء؛ لأن (لولا) لا تعمل؛ لعدم اختصاصها، فهي تدخل على الاسم والفعل، واستدل لذلك بدخولها على الفعل في البيت السابق، وأن عدم اختصاصها يوجب أن تكون غير عاملة، وعدم عملها يوجب أن يكون الاسم بعدها مرفوعا بالابتداء.

وابن الأنباري في هذه المسألة أيد رأي الكوفيين، وأجاب عن استدلالات البصريين، فبين أن (لولا) بعد تركيبها مع (لا) تغيَّر حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر؛ لذا لم يعطف عليها بـ(ولا)؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ(لا)، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾، فاطر، الآيات: "19، 20، 21"، وأكد أن البيت السابق الذي استدل به البصريون بما يدل على أن: (لولا) غير مختصة مردود؛ لأنها في البيت ليست مركبة مع (لا)، وإنما (لو) باقية على أصلها من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معها بمعنى لم؛ لأن (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدّ[15].

ويفهم مما تقدم أن توجيهات ابن الشجري جاءت داعمة لرأي سيبويه، وإن لم تكن موافقة له موافقة تامة، خلافا لابن الأنباري الذي يقول برأي الكوفيين.

---

12 – ينظر: الكتاب، لسيبويه: 129/2

13 – أنشده السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: 460/2، وأنشده ابن منظور في لسان العرب: "ع ذ ر"، ونسبه إلى الجموح الظفري: 545/4.

14– أمالي ابن الشجري: 510/2–511.

15 – الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: 60/1–65.

وبناء على ما سبق فإن هذا الخلاف لا يترتب عليه أثر لفظي، فكلمة: (فضل) مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة الظاهرة على الرأيين، إلا أن دلالة التركيب تختلف بين أن يكون التركيب مُصَدَّرًا بجملة اسمية، وهو ما يقول به سيبويه وغيره من البصريين؛ حيث يُعربون كلمة: (فضل) مبتدأ، أو يكون التركيب مصدَّرا بجملة فعلية جاءت فيها كلمة: (فضل) فاعلا، وفق ما ذهب إليه الكوفيون ومن شايعهم، ومن ثم لا تخفى دلالة الثبوت وقوته في الأولى، والدلالة على الاستمرار في الثانية عند أهل المعاني والدلالة.

الشكل الثاني: الابتداء، والعطف: ذكر ابن الشجري في أماليه الخلاف في هذه المسألة في المجلس السابع والسبعين في رافع ﴿وملائكته﴾ في قراءة من قرأها بالرفع[16] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيءِ﴾، الأحزاب، من الآية: "56".

وخلاصة ما ذكر في توجيه قراءة الرفع ثلاثة أوجه:

الأول: أن الملائكة مبتدأ مرفوع بالابتداء، وجملة: (يصلون) في محل رفع، خبر للمبتدأ، وخبر: (إنّ) محذوف؛ لدلالة الخبر المذكور عليه، والتقدير: إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون على النبي.

الثاني: أنّ الملائكة معطوف على موضع (إنّ) واسمها.

الثالث: أن يكون الملائكة مبتدأ لخبر محذوف يفهم من المذكور، والتقدير: إن الله وملائكته يصلون على النبيء وملائكته كذلك، ونسب تجويز هذا الوجه لأبي علي الفارسي[17].

ونقل عن الكسائي بناء على قراءة الرفع تجويزه أن يقال: (إن زيدا وعمرو منطلقان)، ومنعه النحويون، وممعن النظر يستبعد أن يكون هذا التركيب يشبه الآية؛ لاستحالة إعمال شيئين: (زيدا) و(عمرو) في (منطلقان)[18].

وعلى هذا فنحن أمام ثلاثة تراكيب مختلفة، فالتركيب الأول مكوَّن من جملتين تامتين، عطفت الثانية على الأولى الملائكة، فيها مسند إليه معطوف على مسند إليه في جملة مؤكدة بحرف ناسخ وذلك على الشكل الآتي: (حرف توكيد + مسند إليه + مسند محذوف + حرف عطف + مسند إليه + مسند)، واستغنى المسند إليه الأول عن مسنده لدلالة مسند المسند إليه الثاني عليه.

ويمكن القول إن التركيب فيه جملتان مؤكدتان الأولى بالناسخ والثانية بعطفها على جملة مؤكدة، وكلا الجملتين ليس لهما محل من الإعراب؛ لأن الأولى ابتدائية والثانية معطوفة عليها.

والتركيب الثاني عطف الملائكة على موضع رفع وهو إن واسمها، وخبر الثاني دال على خبر الأول على الشكل الآتي: (حرف توكيد + مسند إليه + مسند محذوف + حرف عطف + مسند إليه + مسند)، ويلاحظ أن الخلاف في هذا التركيب وسابقه تقديري؛ حيث روعي في الثاني تقدير موضع إن واسمهما فكان الأثر على لفظ الملائكة بخلاف الأول، فالعطف فيه عطف جمل، فكان الأثر على معنى التوكيد ليس إلا، وعلى هذا فالتركيب الأول أقوى توكيدا.

---

16 – ينظر: المختصر، لابن خالويه: 120، وإعراب القراءات الشواذ، للعكبري: 316/2.

17– أمالي ابن الشجري: 113/3–114.

18 – إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس: 222/3.

والتركيب الثالث أقرب في الدلالة إلى التركيب الأول إلا أن الاهتمام بالمسند فيه أضعف اكتفاء بالمسند في الجملة الأولى فيه، وعليه يكون الشكل كالآتي: (حرف توكيد + مسند إليه + مسند + حرف عطف + مسند إليه + مسند محذوف).

الشكل الثالث: الابتداء والبدلية: هناك موضع أشار إليه ابن الشجري يحتمل الرفع على الابتداء، ويحتمل رفعه على البدلية، وذلك (أيهم)[19] في قوله تعالي:﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾، الإسراء، من الآية: 57.

وقد ذكر ابن الشجري هذين الاحتمالين الإعرابين في المجلس الثالث والسبعين في سياق ذكره لمعاني (أيّ)، فساق أنها تأتي: شرطية، كقولك: أيهم يكرمني أكرمه، واستفهامية، كقولك: أيهم عندك، وتكون تعجبا، فلا تضاف إلا إلى النكرات، كقولك: سبحان الله أي رجل زيد!، وتكون مناداة، فيلزمها حرف التنبيه، والوصف بما فيه الألف واللام، كقولك: يا أيها الرجل، وتأتي نعتا للنكرة، يراد به المدح، كقولك: جاءني رجل أيُّ رجل، ورأيت رجلا أيَّ رجل، ومررت برجل أيّ رجل[20].

وتكون اسما موصولا بمعنى الذي أو التي أو الذين أو اللاتي، وهذا ما يعنينا هنا، ويلزمه ما يلزم هذه الأسماء من الجمل أو الظروف، أي ما يوضح إبهامه، ومما خالفت فيه (أي) الموصولات حُسْنُ حذف المبتدأ مع صلتها، فيحسن أن تقول: أكرم أيهم أفضل، ولا تقول: أكرم من أفضل، حتى تقول: أكرم من هو أفضل، ولا تقول: أكرم كل ما أطيب، حتى تقول: أكرم كل ما هو أطيب[21].

وقد ذكر ابن الشجري في رفع (أيهم) قولين هما:

الأول: أن يكون مبتدأ، و(أقرب) هو الخبر، والمعنى: يبتغون الوسيلة إلى ربهم، ينظرون أيهم أقرب فيتوسلون به، وفي هذا الوجه[22] "أضمر فعل التعليق، وأيهم أقرب في موضع نصب على إسقاط حرف الجر؛ لأن (نظر) إن كان بمعنى الفكر تتعدى بـ(في)، وإن كانت بصرية تعدت بـ(إلى)، فالجملة المعلق عنها الفعل على كلا التقديرين تكون في موضع نصب على إسقاط حرف الجر ...، وفي إضمار الفعل

19 – ينظر: أمالي ابن الشجري: 43/3.

20 – ينظر: أمالي ابن الشجري: 39/3–45.

21 – ينظر: السابق: 42/3–43.

22 – ينظر: أمالي ابن الشجري 43/3.

المعلق (نظر)"[23]، وقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "(أيهم): مبتدأ، وأقرب خبره، وهو استفهام، والجملة في موضع نصب بـ(يدعون)"[24]، و"علَّق يدعون، وهو ليس فعلا قلبيا"[25].

ويمكن أن يُضمّن "يبتغون الوسيلة معنى: يحرصون، فكأنه قيل: يحرصون أيهم يكون أقرب إلى الله، وذلك بالطاعة وازدياد الخير والصلاح، فيكون قد ضمن (يبتغون) معنى فعل قلبي، وهو (يحرصون)، حتى يصح التعليق، وتكون الجملة الابتدائية في موضع نصب على إسقاط حرف الجر؛ لأن (حرص) يتعدى بعلى"[26].

وعلى هذا القول يمكن توضيح التركيب في القول الأول الذي أعرب فيه (أيهم) مرفوعا على أنه مبتدأ، على النحو الآتي:

تصوير الاحتمال الأول (مسند ومسند إليه في جملة فعليه فعلها معلق بمحذوف مقدر بـ(ينظرون) + حرف جر محذوف + مسند إليه + مسند في جملة اسمية في موضع نصب بنزع الخافض + مسند إليه بمعنى الذي+ مسند في جملة اسمية في موضع نصب بنزع الخافض).

وعلى هذا فـ(أيهم) مسند إليه في جملة اسمية في محل نصب على نزع الخافض، مكملة لجملة فعلية مقدر فعلها بـ(ينظرون)، وهي بيان لجملة (يبتغون).

تصوير الاحتمال الثاني: (مسند ومسند إليه في جملة فعليه فعلها معلق بمحذوف مقدر بـ(يحرصون) + مسند إليه بمعنى من الموصولة + مسند في جملة اسمية وهي في موضع نصب بنزع الخافض).

وهنا نلحظ أن تضمين السياق بفعل آخر (يحرصون) أضاف معنى جديدا للسياق بأقل ألفاظ، وانتفى بذلك شبهة التعليق بفعل غير قلبي، حيث ينافي ذلك القواعد المتفق عليها.

تصوير الاحتمال الثالث: (مسند ومسند إليه في جملة فعليه فعلها معلق بمحذوف مقدر بـ(يدعون) + مسند إليه بمعنى ما الاستفهامية + مسند في جملة اسمية، وهي في موضع نصب بنزع الخافض)، فهذا التقدير جاء فيه السياق (أيهم أقرب) معلقا بفعل غير قلبي، والجملة في موضع نصب بـ(يدعون).

الثاني: "أن يكون (أيهم) اسما موصولا، والمبتدأ محذوف من صلته، وهو بدل من الواو التي في (يبتغون)، فالتقدير بإيقاعه موقع الواو: يبتغي إلى ربهم الوسيلة الذي هو أقرب، أو الذين هم أقرب"[27].

وقد وجه ابن عاشور (أيهم أقرب) توجيها دلاليا آخر، فـ(أي) يجوز أن تكون استفهامية، وعليه فـ(أيهم أقرب) بدل من جملة: (يبتغون إلى ربهم الوسيلة)، والمعنى: يبتغون معرفة جواب: أيهم أقرب عند الله،

23 – البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي: 70/7.

24 – التبيان في إعراب القرآن، للعكبري: 825/2.

25 – البحر المحيط، لأبي حيان: 71/7.

26 – المصدر نفسه: 70/7، وينظر: الكشاف، للزمخشري: 673/2.

27 – أمالي ابن الشجري: 43/3.

ويجوز أن تكون (أي) موصولة، ويكون (أيهم أقرب) بدل بعض من ضمير (يبتغون)، فيكون المعنى: الذي هو أقرب من رضى الله يبتغي زيادة الوسيلة إليه، أي: يزداد عملا للازدياد من رضى الله عنه واصطفائه[28].

وعلى كل يمكن الخلوص إلى أن اختلاف التقدير في موضع: (أيهم) لم ينشأ عنه اختلاف لفظي، وأن جملة (أيهم أقرب) هي في موضع نصب مكملة لفعل مقدر متضمن لمذكور، أو لفعل مذكور هي بدل منه أو من فاعله.

المطلب الثاني: "توجيه الإعراب بين المرفوعات والمنصوبات":

يجمع هذا المطلب الكلمات التي تحتمل في سياقها الرفع أو النصب والتشاكل ليس بين الكلمة في حالتها المرفوعة وفي حالتها المنصوبة، فالحكمان مختلفان، وإنما التشابه واقع في الكلمة نفسها في حالة الرفع، فقد يوجه بسبب غير السبب نفسه، وكذا في حالة النصب، وعلى هذا يمكن إدراج ما جاء في هذا المطلب على النحو الآتي:

أولا: الرفع حملا على الابتداء أو النصب حملا على أوجه: ذكر ابن الشجري هذه الحالة الإعرابية في المجلس الحادي والأربعين في سياق حديثه عن النصب على شريطة التفسير، حيث ساق مجموعة من الشواهد القرآنية والأمثلة لهذا النمط الإعرابي، ويمكن إدراجها تحت الأشكال الآتية:

الشكل الأول الرفع حملا على الابتداء: استشهد ابن الشجري لهذا الوجه الإعرابي بشاهدين، اعتمادا على الاختلاف في القراءة فيهما، يقول في الشاهد الأول: "اختلف القراء في رفع: ﴿الْقَمَر﴾ ونصبه من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَر قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾، يس، من الآية: 38، فقرأه بالرفع[29] ابنُ كثير ونافع وأبو عمرو، ووجه الرفع عندهم أن قبله جملة من مبتدأ وخبر، وهي قوله: ﴿وَالشَّمْس تَجْرِي﴾"[30]، يس، من الآية: 37.

وفي الثاني: يقول: "وهو قوله: ﴿كُلّ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، القمر، الآية: 49. أجمع البصريون على أن رفعه[31]، أي: كلّه أجود؛ لأنه لم يتقدمه ما يقتضي إضمار ناصب..."[32].

وبالنظر في الشاهد الأول يُلحظ أن التوجيه النحوي راعى المعادلة انسجاما مع الصدر في السياق المتقدم في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي... وَالْقَمَر قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ...﴾، فبرفع القمر حملا على الابتداء يكون التركيب عطف جملة اسمية على صنوها، وعلى هذا فالمسند إليه في الجملتين موضع الاهتمام؛ لتقدمه، يقول سيبويه: "إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى"[33]، وهناك من وجَّه الرفع على جعل: (القمر)

28 – التحرير والتنوير، لابن عاشور: 140/15.

29 – السبعة في القراءات، لابن مجاهد: 540.

30 – أمالي ابن الشجري: 88/2.

31 – هي قراءة أبي السَّمّال. ينظر: المحتسب، لابن جني: 300/2.

32 – المصدر نفسه: 90/2 – 91.

33 – الكتاب، لسيبويه: 34/1.

خبرا لمبتدأ محذوف[34]، يفهم من قوله في آية سابقة: ﴿وآيةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾، يس، من الآية: 36، ويمكن توجيه رفع القمر – أيضا – عطفا على الليل في: ﴿وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيلُ﴾، يريد: من آياته القمر[35].

وهذا التوجيه – في رأينا – أبعد من سابقه؛ لبعد المعطوف عليه، ولكون التناسب في الجملة الأقرب أبرز، وهو في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْس تَجْرِي﴾.

ويمكن تصوير الإعراب في التوجيه الأول بالآتي: (حرف عطف (الواو) + مسند إليه في جملة اسمية (القمر) مبتدأ + مسند جملة فعلية: (قدرناه منازل) خبر). وعلى هذا فالمعنى: جملة اسمية معطوفة على جملة اسمية.

والتوجيه الثاني يُصوَّر بالإعراب الآتي: (حرف عطف (الواو) + مسند إليه محذوف في جملة اسمية تقديره: (وآية لهم) مبتدأ + مسند (القمر) خبر + جملة فعلية مكملة حالية: (قدرناه منازل).

وعلى هذا التقدير فالمعنى: وآية لهم القمر قدرناه منازل، والتركيب يتكون من جملتين: جملة اسمية، المسند إليه، فيها محذوف معطوفة على جملة اسمية، وجملة فعلية حالية.

وعلى هذا فالشاهد لا يندرج تحت هذا الشكل، إلا إذا أخذنا بالمذهب الذي يرى بأن العامل في الخبر الابتداء وحده[36].

وفي التوجيه الثالث يمكن أن يصور الإعراب على هذا النحو: (حرف عطف (الواو) + اسم معطوف (القمر) + جملة فعلية حالية: (قدرناه منازل)، والمعنى: وآية لهم الليل ... والشمس ... والقمر).

والشاهد الثاني في هذا الشكل جاء به ابن الشجري في سياق حديثه عن الخروج على القياس في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُل شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، القمر، من الآية: 49، ويذكر تعليل جودة رفع: (كل) عند البصريين مع أن القُرَّاء مجمعون على النصب؛ لأنه لم يتقدمه ما يقتضي إضمار ناصب، ويذكر تعليل جودة نصب: (كل) عند الكوفيين؛ لأنه قد تقدمه عامل ناصب: (إنّ)، فاقتضى تقدير ناصب: خلقناه، وفسر بخلقناه[37].

وقد قال بهذا ابن جني، فهو يقول بعد أن ذكر أن أبا السَّمّال قرأ برفع (كل): "الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة؛ وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرا عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هند زيد ضربها، ثم تدخل: (إنَّ)، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر"[38].

---

34 – معاني القراءات، للأزهري: 307/2.

35 – ينظر: الكشاف، للزمخشري: 19/4.

36 – ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 223/1، وهمع الهوامع، للسيوطي: 364/1.

37– أمالي ابن الشجري: 91/2.

38 – المحتسب، لابن جني: 300/2.

الشكل الثاني: النصب على أوجه: ذكر ابن الشجري أوجها[39]، في قراءة نصب[40]: ﴿الْقَمَر﴾، من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَر قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾، يس، من الآية: 38، هذا بيانها:

الأول: أنه تقدَّمه فعل، وهو: (تجري) من قوله: ﴿وَالشَّمْس تَجْرِي﴾، يس، من الآية: 37، نقله عن أبي علي.

الثاني: أن تنصبه كما تنصب: (زيدا) من قولك: زيدا ضربته، وذكر أن هذا أجازه سيبويه، وهو عربي.

الثالث: أنه فعل مقدر معطوف على الفعل الذي انسبك منه ومن (أن) المصدر الذي هو التقدير في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيْزِ الْعَلِيمِ﴾، يس، من الآية: 37، فالقمر داخل بالعطف في صلة التقدير، فكأنه قال: ذلك أن قدره العزيز العليم، وقدر القمر، أي: قدّر جريان القمر، ثم استأنف الجملة التي بعده، ونسب ابن الشجري هذا الوجه إلى نفسه.

وذكر لنصب (كلَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ثلاثة أوجه[41] أيضا، هي:

الأول: نُصِب لتقدمه عامل ناصب، وهو (إنّ) فأضمر: (خلقنا)، وفسّر بـ(خلقناه)، وهذا الوجه نقله ابن الشجري عن الكوفيين.

الثاني: نصب بـ(خلقناه)، والهاء ضمير المصدر الذي يفهم من خلقناه، والتقدير: (إنا كل شيء خلقناه خلقا)، ونسب هذا القول إلى بعض النحويين.

الثالث: نصبه على البدلية، وهو بدل اشتمال، فيكون التقدير: إنّ كل شيء خلقناه بقدر، على أن يكون (خلقناه) صفة لشيء و(بقدر) متعلقا بمحذوف خبر إنّ. وذكر ابن الشجر أن هذا الوجه خطر له.

والظاهر أن كل التوجيهات التي ذكرت والتعليلات التي دونت جيدة، وتخدم احتمالات دلالة النص، وتساعد على تحليله وتوضيح الإعراب للمتعلمين، إلا أن الذي ينبغي أن يفهم أن تفضيل إعراب على إعراب آخر ليس تفضيل قراءة على قراءة أخرى، فالقراءات القرآنية الثابتة كلها قرآن وعربية فصيحة وجيدة، وإن خالفت أقيسة النحويين.

ثانيا: الرفع على الخبرية أو النصب على الظرفية: من ذلك ما ساقه ابن الشجري في المجلس السابع من أماليه في سياق تفسيره لأي من كتاب الله وتعريبها، والآية هي قوله سبحانه: ﴿قَالَ اللهُ هَذَا يَوْم يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ﴾، المائدة، من الآية: 119، وابن الشجري بدأ بيانه الإعرابي للآية بذكر نسبة قراءة النصب لـ(يوم)، فبين أن نافعا انفرد بها، وأجمع الباقون من السبعة على رفعها، وقد وجّه هذا الخلاف بأن: (يوم) على رواية الرفع خبر عن الإشارة، فهذا مبتدأ، و(يوم ينفع الصادقين صدقهم) خبره، وهما في موضع نصب موضع المفعول به لقال، أي: هذا الوقت وقت نفع الصادقين، وجملة: ﴿يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ﴾ في موضع جر بإضافة (يوم) إليها[42].

---

39 – أمالي ابن الشجري: 88/2 – 90.

40 – ينظر: السبعة، لابن مجاهد: 540، والكشف، لمكي: 216/2.

41 – أمالي ابن الشجري: 91/2 – 93.

42 – ينظر: أمالي ابن الشجري: 66/1، والبحر المحيط، لأبي حيان: 421/4.

ثم ذكر رواية نصب ميم: ﴿يَوْم﴾، وبيَّن إعراب الجملة على هذه القراء، فـ(هذا) على هذه القراءة في موضع نصب، مفعول لـ(قال)، أو إشارة إلى المصدر، فيكون منصوبا على المصدرية، أي: قال الله هذا القول، واختلف في نصبه أهو على المصدرية، أو ينتصب مفعولا به؟ فعلى هذا الخلاف ينتصب نصب المصدر، أو نصب المفعول به، وبيّن توجيها واحدا لنصب (يوم)، وهو نصبه على الظرفية للقول، والإشارة بـ(هذا) إلى القصص الذي تقدم ذكره[43].

والتوجيه الثاني: أن يكون ظرفا لخبر (هذا) المحذوف، و(هذا) مرفوع على الابتداء والتقدير: (قال الله هذا الذي ذكرناه من كلام عيسى واقع يوم ينفع)، ويكون (هذا يوم ينفع) جملة محكية بـ(قال)[44]، والمعنى: (قال الله)، وحقيقته: يقول الله، وحسن إيقاع (قال) الماضي موقع يقول الآتي؛ لأن أمر القيامة لظهور براهينه، وصدق خبره بمنزلة ما وقع وشوهد[45].

ويمكن توضيح موقع: (يوم) في التركيب النحوي وفق التوجيهات السابقة على الأنماط والأشكال الآتية:

النمط الأول: رواية رفع: (يوم) في الآية السابقة، ويندرج تحت هذا النمط شكلان:

الأول: جاء: (يوم) في هذا التركيب خبرا في جملة في موضع نصب لقال، ويمكن تصويره كالآتي: (جملة فعلية المسند فيها قال + مسند إليه (الله) + مسند إليه (هذا) مبتدأ + مسند (يوم)، وهو خبر في الجملة الاسمية المكملة للفعلية سابقتها في محل نصب مفعول لقال، و(يوم مضاف) + جملة فعلية في محل جر مضافة للمسند أو للخبر في سابقتها).

الثاني: جاء (يوم) صفة لخبر محذوف في جملة في موضع نصب لقال، ويمكن تصويره بهذا الشكل: (جملة فعلية المسند فيها (قال) + مسند إليه (هذا) + مسند محذوف هو خبر في الجملة الاسمية المكملة للفعلية سابقتها + مكمل ظرفي (يوم) للمسند المحذوف + جملة فعلية مكملة في محل جر مضافة للمكمل الظرفي).

النمط الثاني: رواية نصب (يوم): يندرج تحته شكلان:

الأول: جاء (يوم) في هذا التركيب ظرفا متعلقا بقال في جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، ويمكن تصويره وفق الآتي: (جملة فعلية المسند فيها قال + مسند إليه (الله) + (هذا) مكمل مفعول به أو مصدرا + (يوم) مكمل ظرفي لـ(قال) + جملة فعلية في محل جر مضافة للمكمل الظرفي).

الشكل الثاني: جاء (يوم) ظرفا للخبر المحذوف في جملة في موضع نصب لقال، ويمكن تصوير التركيب بهذا الشكل: (جملة فعلية ابتدائية المسند فيها (قال) + مسند إليه (الله) + مسند إليه (هذا) في جملة اسمية مكملة للفعلية سابقتها + مسند محذوف وهو خبر تقديره: واقع + (يوم) مكمل ظرفي للمسند المحذوف + جملة فعلية مكملة في محل جر مضافة للمكمل الظرفي).

---

43 – ينظر: المصدران السابقان

44 – ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: 422/4.

45 – ينظر: أمالي ابن الشجري: 67/1.

وخرّج الكوفيون رواية النصب على أن: (يوم) مبني، خبر لـ(هذا)، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهم لا يشترطون كالبصريين في بناء الظرف المضاف إلى الجملة كون الفعل مبنيا؛ لأن الظرف لا يتطرق إليه البناء عندهم إلا من المبني الذي أضيف إليه، وعلى هذا فهو معرب عند البصريين لا مبني، ومن ثم فلا فرق في المعنى على تخريج الكوفيين بين رواية الرفع والنصب[46].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الخلاف في الحكم الإعرابي بين الرفع والنصب في: (يوم) ناشئ عن الاختلاف في الرواية عند البصريين، ويترتب عليه اختلاف دلالي، والإعراب المختلف لـ(يوم) في رواية الرفع مرده إلى الاختلاف في التقدير، وموقع: (يوم) في رواية الرفع جاء عمدة أو ظرفا لعمدة في جملة اسمية، وأما في رواية النصب فهو ظرف لمذكورٍ مفعولا أو مصدرا، أو لمحذوف خبرًا خلافا للكوفيين، فحركة الفتحة في: (يوم) عندهم حركة بناء.

ثالثا: الرفع على الخبرية أو النصب على الحالية: ذكر ابن الشجري هذه الحالة الإعرابية في سياق حديثٍ له يتضمن الكلام في الحال في مجلسه الحادي والعشرين، حيث ذكر أن الإعراب يتغير من رفع على الخبرية، إلى نصب على الحالية إذا اختلف التقدير، قال: "وتقول: في الدار قائما وقائم، فالظرف في النصب يتعلق بالاستقرار، وفي الرفع يتعلق بقائم"[47]، ثم ساق شواهد لهذه الحالة، يمكن تقسيمها إلى شكلين ناتجين عن الاحتمال في التقدير أو الاختلاف في الرواية على النحو الآتي:

الأول: احتمال حالة الرفع على الخبرية: ساق ابن الشجري لهذا الشكل آيات عدة، جاء فيها احتمال الرفع على الخبرية أو النصب على الحالية، استجابة للقراءات، من ذلك قراءة نافع[48] بالرفع لكلمة: ﴿خَالِصَةً﴾، في قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَة يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، الأعراف، من الآية: 30، فتكون خبرا لـ(هي)، وعلى هذا فالمعنى: قل الطيبات والزينة خالصة للمؤمنين في الآخرة، فأما في الدنيا فقد شاركهم فيها الكفار"[49].

ومن هذا الشكل رواية ابن مسعود: {هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ}، برفع (شيخ) على أوجهٍ: أن يكون خبرا بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، فيكون على تقدير جملتين، والتقدير: هذا بعلي هذا شيخ، أو أن يبدل من البعل، فكأنك قلت: هذا شيخ، أو أن تبدل البعل من هذا، فكأنك قلت: بعلي شيخ[50].

وساق أيضا لاحتمال الرفع على الخبرية أو النصب على الحالية، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾، الزخرف، الآية: 74، – وإن لم ترد إلا قراءة الرفع –، حيث رُفع: (خالدون)؛ لكون الظرف

46 – ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: 422/4.

47 – ينظر: أمالي ابن الشجري: 8/3.

48 – ينظر: أمالي ابن الشجري: 14/3، والكشف، لمكي: 461/1.

49 – السابق: 461/1.

50 – ينظر: أمالي ابن الشجري: 9/3 – 10.

في الآية، وهو قوله: (في عذاب جهنم) لم يقدر تعليقه بالاستقرار، وإنما علق بـ(خالدون)، واقتضت الرواية الرفع، على أنه خبرُ: (إنّ)، وإنما قدم معمول الخبر هنا ليفيد الاعتناء بذكر تعذيبهم بنار جهنم.

ويمكن توضيح هذا الإعراب في الصورة الآتية: (حرف توكيد: (إنّ) + المسند إليه اسم "إن": (المجرمين)، + جار ومجرور: (في عذاب) + مضاف إليه (جهنم) + المسند خبر "إن": (خالدون).

الثاني: احتمال حالة النصب على الحالية: حيث إن الشواهد التي ساقها لهذا الاحتمال هي نفسها الشواهد في الشكل السابق، فـ(خالصةً) في قراءة النصب[51] حالٌ من المضمر في قوله: (للذين آمنوا)؛ لأنه خبر: (هي)، فالظرف إذا كان خبرًا لمبتدأ، أو نعتًا لنكرة أو حالًا من معرفة، فلا بد فيه من ضمير مرفوع، يعود على المخبر عنه، أو على الموصوف، أو على صاحب الحال[52].

ومن ذلك قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، هود من الآية: 71، ففي قوله: {شَيْخًا} "وجهان: أشهرهما: أنه حالٌ، والعامل فيه معنى الإشارة، والتنبيه أو أحدهما،[53]، "والآخر: أنه منصوب على التقريب عند الكوفيين"[54].

قال السيوطي: "وذهب الكوفيون إلى أن (هذا، وهذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، نحو: كيف أخاف الظلم، وهذا الخليفةُ قادمًا"[55].

و"نصبها، أي: {شيخا} على الحال، من لطيف النحو وغامضه، ذلك أنك إذَا قلت: هذا زيد قائما، فإن كنت تقصد أن تخبر من يعرف زيداً أنه زيدٌ لم يجز أن تقول: هذا زيد قائمًا؛ لأنه يكون زيداً ما دَام قائماً، فإذا زال عن القيام فليس بزيدٍ، وإنما تقول ذاك لِلذي يعرف زيداً: هذا زيدٌ قَائِماً فيعمَلُ في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، وَأشِيرُ لك إلى زيد حال قيامه؛ لأن (هذا) إشارة إلى ما حضر"[56].

ومن الآيات التي استشهد بها لهذا الشكل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيْمٍ فَاكِهِينَ﴾، الطور، من الآيتين: 15، 16، إلا أنَّ رواية النصب لا تمنع احتمال الرفع في غير القرآن الكريم.

ويلاحظ هنا أن خبر: (إنَّ) محذوف، أحال عليه الظرف المقدر تعليقه بالاستقرار، و(فاكهين) مكمل حالي يبين حالة استقرار المتقين في جنات النعيم، وقد وردت الرواية بالنصب، والحال هنا معمول للظرف.

ويمكن تصوير إعراب هذا الشكل في الصورة الآتية: (حرف توكيد: (إن) + مسند إليه اسم إنَّ: (المتقين) + مسند محذوف خبر إن + جار ومجرور: (في جنات) + عاطف ومعطوف: (ونعيم) + حال: (فاكهين).

---

51 – ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد: 280.

52 – ينظر: الكشف، لمكي: 461/1 – 462.

53 – التبيان في إعراب القرآن، للعكبري: 707/3.

54 – الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، للحندود.

55 – همع الهمع، للسيوطي: 71/2.

56 – معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 63/3، 64.

رابعا: الرفع على البدلية أو النصب على أوجه: ساق ابن الشجري في أماليه هذه المسألة في المجلس الحادي عشر في سياق نقله لكلام سيبويه، وتعريبه لبيت شعري من شواهد سيبويه، حيث أوضح ابن الشجري الغموض الذي قد يفهم من عبارة سيبويه من خلال إعرابه لقول الشاعر:

فِي ليلةٍ لَا نَرَى بهَا أحَداً ... يَحْكي علَينا إلاَّ كَواكبُها

ومن خلال استشهاده لتوجيهه بقراءة النصب[57] في قوله تعالى:﴿مَافَعَلُوهُ إِلَاْ قَلِيلا ﴾، النساء، من الآية: 65، وإجماع القراء على النصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَا اتِّبَاعَ الظَّنّ﴾، النساء من الآية: 156.

والشاهد هنا هو جواز رفع ما بعد (إلا) في البيت، وهو قوله: (كواكبها)، مع أن ظاهره مستثنى من مستثنى منه في تركيب موجب، وهو الضمير المستتر في: (يحكي علينا).

وقد ابتدأ ابن الشجري حديثه في هذه المسألة بشرح معنى قول سيبويه: "وقد تكلموا بالآخر"[58] فقال: "أي: تكلموا بالرفع في المستثنى"[59]، في سياق استحسانه لإعراب المستثنى بدلا من الضمير في الكلام التام الموجب الذي جاء في المعنى لموصوف غير موجب، وذلك في نحو: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا زيدٍ، وما رأيت أحدا يفعل ذاك إلا زيدًا، ثم بيّن أن إبدال المستثنى إنما يقع فيما كان غير موجب، نفيا أو نهيا أو استفهاما، وجيء بالبيت في سياقه؛ للاستشهاد بجواز الرفع المستثنى في الكلام التام الموجب إذا كان صفة لموصوف في كلام غير موجب، كما بيَّن ما يفيد أن المستثنى في هذا البيت: (كواكبها) مع أن ظاهره مستثنى من موجب من المرفوع المحذوف في (يحكي) فإنه عائد في المعنى على المنفي المذكور(أحدا)، وهو الموصوف، فدلالة النفي في الصفة مكتسبة من دلالة النفي في الموصوف؛ لذلك جاز الرفع في المستثنى: "لا نرى بها أحدا يحكي إلا كواكبُها"، من حيث كان بدلا من مرفوع عائد على المنفي.

ثم بيَّن ابن الشجري أن جواز الرفع في: (كواكبها) احتمال مرجوح، دعت إليه ضرورة تصحيح القافية، وهذا تفسير لدلالة: (قد) في قول سيبويه الذي ابتدأ بشرحه: "وقد تكلموا بالآخر"، أي: بالرفع والحالة هذه، والنصب أولى وراجح لأوجه: أحدها: الإبدال سيكون من الظاهر المنفي على الحقيقة. الثاني: النصب على أصل باب الاستثناء، كقراءة النصب[60] ﴿مَافَعَلُوهُ إِلَاْ قَلِيلا﴾. الثالث: أنه استثناء من غير الجنس، ودلل بإجماع القراء في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَا اتِّبَاعَ الظَّنّ﴾، النساء من الآية: 156.

ويمكن تحليل المسألة وفق الشواهد والأمثلة التي ذكرها ابن الشجري وفق الأنماط الآتية:

الأول: إعراب ما بعد (إلا) على البدلية: وفيه يكون المستثنى على أشكال متعددة على النحو الآتي:

57 – السبعة في القراءات، لابن مجاهد: 235.

58 – الكتاب، لسيبويه: 313/2، وينظر: أمالي ابن الشجري: 109/1.

59 – أمالي ابن الشجري: 109/1.

60 – السبعة في القراءات، لابن مجاهد: 235.

الشكل الأول: المستثنى بدل من اسم ظاهر مجرور واقع في تركيب تناوله النفي حقيقة، وذلك نحو: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبدِ الله، فعبد الله بدل مجرور من اسم ظاهر وهو: (بأحد)، في سياق كلام تام منفي بـ(ما)، وهذا الإعراب هو الراجح، وعبر سيبويه عن هذا الشكل بقوله: "هذا وجه الكلام"[61]، "ووجه اختيار الإتباع في غير الإيجاب على النصب؛ لأن معناه ومعنى النصب واحد، وفي الإتباع تشاكل اللفظين، فإن تباعدا بينا رجح النصب كقولك: ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا، ونحو: لا تنزل على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيسا؛ لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل، وقد ضعف داعيه بالتباعد"[62].

ودلالة التركيب في هذا المثال بحذف المبدل منه، فالمعنى: ما مررت إلا بعبد الله يقول ذاك؛ لأن "البدل على نية إحلال محل الأول، والمبدل منه على نيه السقوط ...، هو عند النحاة بمنزلة ما ليس منه في الكلام"[63].

ويمكن توضيح هذا الإعراب في هذا الشكل بهذا التصوير: (حرف نفي + مسند ومسند إليه في جملة فعلية + حرف جر + اسم مجرور متعلق بالفعل السابق + مسند + مسند إليه في جملة فعلية + مكمل + أداة استثناء + مستثنى مجرور بدل من اسم ظاهر مجرور هو أحد).

الشكل الثاني: المستثنى بدل من اسم ظاهر منصوب واقع في تركيب تناوله النفي حقيقة، وذلك نحو: ما رأيت أحدا يفعل ذاك إلا زيدا، فزيد مستثنى بدل من اسم ظاهر وهو: (أحدا)، وهو منصوب في سياق كلام تام منفي بـ(ما)، وهذا الإعراب أيضا راجح، ولا يختلف عن الأول إلا في الحركة الإعرابية المناسبة له، ففي الأول بدل من مجرور، وفي الثاني بدل من منصوب.

وما قيل في دلالة التركيب في الشكل السابق يقال في هذا، فمعنى المثال في هذا الشكل هو: ما رأيت إلا زيدا يفعل ذاك، على نية إسقاط المبدل منه.

ويمكن توضيح الإعراب في هذا الشكل بهذا التصوير: (حرف نفي + مسند ومسند إليه في جملة فعلية + مكمل (أحدا) + مسند + مسند إليه مضمر في جملة فعلية + مكمل (ذاك) + أداة استثناء + مستثنى منصوب بدل من اسم ظاهر هو: (أحدا).

الثاني: إعراب ما بعد إلا بالنصب على الاستثناء: وهذا ألمح إليه ابن الشجري في سياق تعليله لرفع ما بعد إلا (إلا كواكبها) في البيت السابق، وأن النصب فيه أولى لولا ضرورة تصحيح القافية، ويكون التركيب فيه على شكلين:

الأول: المستثنى منصوب على أصل الاستثناء، واقع في كلام تام متصل غير موجب، وقد دلل ابن الشجري لهذا الشكل بقراءة ابن عامر اليحصبي: ﴿مَافَعَلُوهُ إِلَاّ قَلِيلا﴾، والنصب في الكلام التام غير الموجب لغة لبعض العرب، قال سيبويه: "حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول:

61 –الكتاب، لسيبويه: 312/2، وينظر: أمالي ابن الشجري: 109/1.

62 – شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: 282/2.

63 – معاني النحو، للسامرائي: 256/2، وينظر الأصول في النحو، لابن السراج: 282/1.

ما مررت بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا، وعلى هذا: ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فتنصب زيدًا على غير رأيت"[64].

ويمكن توضيح هذا الإعراب في هذا الشكل بهذا التصوير: (حرف نفي (ما) + مسند ومسند إليه في جملة فعلية + مكمل (ضمير نصب) + أداة استثناء (إلا) + مكمل منصوب على الاستثناء (قليلا).

والفرق بين النصب في هذه القراءة وقراءة الرفع: ﴿مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، تركيبي ودلالي، فالتركيبي: يتمثل في الحالة الإعرابية بين أن يكون المستثنى منصوبا على أصل الاستثناء، وأن يكون مرفوعا على البدلية. والدلالي: يتمثل في حالة النصب في جعل معتمد الكلام النفي، ثم تأتي بالمستثنى فضلة، فتنصبه، كما تنصب المفعول به، والمعنى: ما فعله المحال إليهم في الآية أستثنى قليلا منهم، وهم المخلصون من المؤمنين، ويتمثل في حالة الرفع في عدم جعل معتمد الكلام النفي، وإنما جيء بالمبدل منه توطئة ونوي طرحه والمعنى: ما فعله إلا قليل، وحقيقته إيجاب، أي: فعله قليل[65].

الثاني: المستثنى منصوب على أصل الاستثناء واقع في كلام تام منقطع غير موجب: استشهد ابن الشجري لهذا الشكل في النمط المذكور، أي: للاستثناء من غير الجنس قائلا: "وأهل الحجاز مجمعون فيه على النصب، وعلى ذلك أجمع القراء في قوله تعالى: ﴿مَالَهُم بِهِ مِن عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾"[66].

وإجماع القراء على نصب المستثنى المنقطع في الآية لا يعني عدم تجويز الإتباع عند أحد، يقول ابن عقيل: "وإن كان الاستثناء منقطعا تعيَّن النصب عند جمهور العرب، فتقول: ما قام القوم إلا حمارا، ولا يجوز الإتباع، وأجازه بنو تميم، فتقول: ما قام القوم إلا حمار، وما ضربت القوم إلا حمارا، وما مررت بالقوم إلا حمار"[67].

وعلى هذا فهذا وجه آخر وشكل لم يصرح به ابن الشجري، إلا أنه لا يدخل تحت هذا النمط الذي ينصب فيه ما بعد إلَّا.

وبالنظر في الآية السابقة نلحظ أن الاستثناء تام منقطع، فالمستثنى ليس بعضا من المستثنى منه، بل هو مغاير له، فـ{اتِّبَاعُ الظَّنِّ} ليس علما، ولا يشترط في المغايرة كون المستثنى مغايرا لجنس المستثنى منه، كقولك: جاء النساء إلا نعجة، بل قد تكون بالجنس كما سبق، أو بالنوع، أو بغيرهما، كقولك: أقبل بنوك، إلا ابن محمد، فالاستثناء هنا منقطع، وإن كانوا جميعا من نوع واحد؛ لأن النعجة ليست من بعض النساء، وابن محمد ليس بعضا من بنيك[68].

---

64 – الكتاب، لسيبويه: 319/2.

65 – ينظر التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمجموعة من علماء الأزهر الشريف: 844/2.

66 – أمالي ابن الشجري: 110/1.

67 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل: 545/1.

68 – ينظر: معاني النحو: 247/2.

ويمكن تحليل التركيب وإعرابه في هذه الصورة، وفق الآتي: (أداة نفي: (ما) + مسند محذوف في جملة اسمية + جار ومجرور متعلق بالمسند المحذوف فيها + حرف جر زائد + مسند إليه مبتدأ مؤخر: (عِلْم) + أداة استثناء + مستثنى منصوب على الاستثناء، مضاف ومضاف إليه: (اتباع الظن).

والخلاصة: أن المستثنى في الشكل الأول يجوز فيه النصب عند النحاة، إلا أن المختار هو الإتباع؛ لأن الاستثناء تام متصل غير موجب. وفي الشكل الثاني يتعين النصب عند جمهور العرب خلافا لبني تميم[69].

ويمكن التعليل نحويا للنصب في الشكلين بأن المستثنى لم يقع عمدة في سياق النفي، ووقع عمدة في سياق النفي على لغة بني تميم؛ لأن المعنى على نية طرح المبدل منه، والتقدير في الإتباع في غير القرآن الكريم: مالهم به إلا اتباعُ، على حذف المستثنى منه.

المطلب الثالث: "اختلاف التوجيه في المنصوبات":

يندرج تحت هذا المطلب ما أورده ابن الشجري من المسائل المتشابهة في حالة النصب، المختلفة في التوجيه النحوي، وهي التي يمكن دراستها تحت الأشكال الآتية:

الأول: توجيه الإعراب بين النعت والحال: مما أورده ابن الشجري لهذا الشكل قوله تعالى: ﴿لَاْ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَاءِ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ﴾، البقرة، من الآية: 263، حيث ذكر هذا الشاهد في المجلس الثمانين في سياق اعتراضاته على توجيهات مكي في مشكل القرآن، فبيّن أنه يجعل الكاف في (كالذي) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، يقدر بـ(إبطالا كالذي...)، واعترض ابن الشجري على هذا التوجيه، ورأي أن فيه بعدا وتعسفا؛ لأن تشبيه حدث بعين لا يصح إلا بتقدير حذفين بعد حذف المصدر، أي: إبطالا كإبطال إنفاق الذي ينفق ماله. ومن ثم يري ابن الشجري أن موضع الكاف هو النصب على الحال من الواو في: ﴿تُبْطِلُوا﴾، والمعنى: لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهِين الذي ينفق ماله رئاء الناس. ويرى أن هذا التوجيه أنسب؛ لأنه تشبيه عين بعين، ولا حذف فيه[70].

وعلى كلا التوجيهين لا يظهر أي أثر لفظي؛ لأن الكاف مبنية، ولاتفاق الحكم الإعرابي في المتعلق بين النعت والحال هنا، وكذا لا يبرز الاختلاف في المعنى إلا حين التقدير.

الثاني: توجيه الإعراب بين النصب على الظرفية أو المفعولية: مما ساقه ابن الشجري لهذ الشكل اعتراضه على توجيه مكي القيسي في نصب: {يوم} من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾، آل عمران من الآية: 30، فمما يراه مكي: أن يكون {يوم} منصوبا على الظرفية، والعامل: {يحذركم} في آية سابقة، والتقدير: ويحذركم الله نفسه في يوم تجد، وقال: وفيه نظر، أو يكون: {يوم} ظرفا لـ{المصير}، أو {قدير} في آية سابقة، والتقدير: وإليه المصير في يوم نجد، أو: قدير في يوم تجد.

---

69 – ينظر: شرح ابن عقيل: 545/1.

70 – ينظر: أمالي ابن الشجري: 171/3، وإعراب القرآن، للنحاس: 129/1.

واعترض ابن الشجري على هذه التوجيهات، ورأى أن نصب المعمول {يوم} ليس للظرفية، وإنما منصوب على المفعولية بفعل مضمر، تقديره: اذكر يوم، أو أن يقدر بنحو: احذروا يوم[71]. وعلى هذا فـ{يوم} خالٍ من الدلالة الزمنية، وجُعل موضعا وقع عليه الحدث، وليس فيه.

الثالث: اختلاف الإعراب بين النصب على المصدرية، أو الحال: يقول هذا ابن الشجري في سياق تعريبه لبعض الآيات: "قوله تعالى: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾، الصافات، الآية: 93، معناه: فمال عليهم يضربهم ضربا، وإن شئت كان انتصاب: {ضربا}، على الحال، كقولك: أتيته مشيا، أي: ماشيا"[72].

ومن هذا النص نلحظ أن ابن الشجري لم يختر في نصب: {ضربا} توجيه على آخر، فقال: "وإن شئت"، وأغلب الظن أنه يميل إلى نصبه على المصدر؛ لسبق ذكره، ولتقديره العامل محذوفا: يضربهم، والمعنى: فمال عَلَى الأصنام يضربُهُمْ ضرباً بِالْيَمِين[73]، وقد يكون العامل: {راغ}؛ لأن معناه ضرب[74].

ويلاحظ في التوجيه الثاني أنه أعرب {ضربا} حالا، وهو مصدر، ومجيء الحال من المصدر واقع؛ لموافقته الحال، يقول المبرد: "هذا باب ما يكون من المصادر حالا؛ لموافقته الحال، وذلك قولك: جاء زيد مشيا، إنما معناه ماشيا؛ لأن تقديره: جاء زيد يمشي مشيا"[75]، ويقول أيضا: "واعلم أنّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأنّ الحال لا تكون معرفة"[76].

وقد استوفي السيوطي هذه المسألة بنسبة التوجيهات إلى قائليها، فـ{ضربا} في الآية مصدر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي: ضاربا، على رأي سيبويه وجمهور البصريين، وقال بعضهم مصدر على حذف مضاف، والكوفيون يرون أنه مفعول مطلق للفعل السابق، وقيل: مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وذلك الفعل هو الحال، وعليه الأخفش والمبرد[77].

والفرق بين التوجيهين دلاليا أن السياق في الأول فيه اهتمام بالحدث، وتأكيد عليه، وهو في قوّة جملتين، وفي الثاني جملة واحدة، فيها الاهتمام بمنشئ الحدث، والدلالة على هيئته؛ لأن "هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه"[78].

الرابع: توجيه الإعراب بين المفعول به والمفعول له: ذكر ابن الشجري في مجلسه التاسع أن ظاهر انتصاب {حُبَّ} في قوله تعالي: ﴿أَأَحْبَبْتُ حُبَّ الخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾، ص، من الآية: 31، على المصدر،

71- ينظر أمالي ابن الشجري 173/3 – 174، ومشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي: 1405/1.

72 – أمالي ابن الشجري: 434/2.

73- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 309/4.

74- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1091/2.

75- المقتضب، للمبرد: 312/4.

76 – المقتضب: 217/3.

77 - همع الهوامع، للسيوطي: 298/2.

78- اللمع في العربية، لابن جني: 62.

وليس كذلك؛ لأنه لو أراد هذا لأخرج الخيل في الآية السابقة: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الجِيَادُ﴾، عن أن تكون من الخير؛ إذ التقدير على هذا: أحببت الخيل حبا مثل حب الخير، فهو لم يخبر أنه أحب حبا مثل حب الخير، وإذا كان هذا التقدير لا يصح؛ فقد بقي توجيهان لنصب: {حُبَّ}:

أحدهما: أن يكون مفعولا به، والمعنى: آثرت حب الخير، والجار: {عَن} يمكن أن يكون بمعنى: (على)، وهو إما متعلق بالمعنى الذي حمل عليه {أحببت}، وهو آثرت، فكأنه قال: آثرت حب الخير على ذكر ربي، وإما أنه متعلق بحال محذوفة، والتقدير: آثرت حب الخير غافلا عن ذكر ربي، وذكر أن هذا الوجه قال به الفراء والزجاج، والخير هاهنا هو: الخيل.

ثانيهما: أن يكون معنى {أحببت}: من قولهم أحب البعير: إذا برك كالحران في ذوات الحافر، والمعنى: لصقت بالأرض لحب الخير حتى فاتتني الصلاة، و{عن} متعلقة بمعنى أحببت؛ لأنه بمعنى: تثبطت، وذكر أن هذا التوجيه مروي عن أبي عبيدة[79].

ويمكن تحليل التركيب وإعرابه في التوجيه الأول وفق الآتي: (مسند ومسند إليه في جملة فعلية (أحببت) + مفعول به + عن ذكر ربي بمعنى على، والجار والمجرور متعلقان بمعنى الفعل، أو متعلقان بمحذوف حال).

وفي التوجيه الثاني يتكوم التركيب من: (مسند ومسند إليه في جملة فعلية (أحببت) + مفعول له + (عن ذكر ربي) الجار والمجرور متعلقان بمعنى الفعل، (أحببت) الذي بمعنى: (تثبطت).

وفي نظرنا أنه لا يمكن أن نفضِّل توجيها على آخر؛ لأن سبب الاختلاف ناتج عن فهم المتلقي لدلالة: {أحببت}، فمن فهمها بمعنى: آثرت، يكون فهمه في تقدير تعدي الفعل إلى مفعول به، ومن جعلها بمعنى: (تثبطت)، يكون فهمه في تقدير بيان سبب حدوث الفعل.

وهناك من يرى توجيها آخر على غير ما ذكر، وهو أن "أصل تركيب: {أحببت حب الخير}: أحببت الخير حبا، فحوّل التركيب إلى {أحببت حب الخير}، فصار حب الخير تمييزا؛ لإسناد نسبة المحبة إلى نفسه لغرض الإجمال، ثم التفصيل، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[80]، القمر، من الآية: 12.

والله أعلم.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية الماتعة في كتاب أمالي ابن الشجري تم التوصل إلى عديد النتائج، أهمها:

– يترتب على تشاكل الإعراب في الرفع أو النصب في الشواهد المدروسة توجيهات ودلالات مختلفة، وهذا بيّن في نوع الجملة المترتب على اختلاف تقدير الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾، فمن أعرب ما بعد (لولا) مبتدأ، فالتركيب يأتي بدلالة الجملة الاسمية، ومن قدر ما بعدها فعلا محذوفا، وأعرب {فَضْلُ} فاعلا، فالمعنى بني على الفعلية، ولا يخفى ما بين دلالة الجملتين من فرق. وأيضا تختلف

79– ينظر: أمالي ابن الشجري: 87/1، 88، وإعراب القرآن، للنحاس: 311/3. والبحر المحيط، لأبي حيان: 154/9.

80– التحرير والتنوير، لابن عاشور: 255/23.

الدلالة بين قراءتي: الرفع أو النصب في: (يوم) من قوله تعالى: ﴿قَالَ اللهُ هَذَا يَوْم يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ﴾، فالرفع على أنه خبر للجملة الاسمية، وهي في محل نصب مفعول به للفعل: {قال}، والنصب على أنه ظرف متعلق بالخبر المحذوف.

– البروز القوي لشخصية ابن الشجري العلمية في أماليه، فهو – وإن كان يدعم رأي سيبويه والبصريين في جل آرائه – لكنه لا يؤيدهم في بعضها، فعلى سبيل المثال أيَّده في مسألة جعل ما بعد (لولا) مبتدأ، لكنه أثبت له خبرا، وهو {عليكم}، خلافا لسيبويه والبصريين الذين يجعلونه الخبر محذوفا وجوبا؛ لكثرة الاستعمال.

– توجيه ابن الشجري للحالات الإعرابية للقراءات القرآنية دون تضعيفها، كما في توجيهه لقراءة رفع (وملائكته) بين الابتداء والعطف، في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَه يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي﴾، وكتعليله جودة رفع (كل) عند البصريين في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، مع أن القراء مجتمعون على النصب؛ لأنه لم يتقدمه ما يقتضي إضمار ناصب، وذكره تعليل جودة نصب (كل) عند الكوفيين؛ لأنه قد تقدمه عامل ناصب، وهو (إنّ)، فاقتضى تقدير ناصب (خلقناه)، وفُسِّر بخلقناه، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على سعة علمه، وتمهره في إيجاد كل الأسباب المحتملة للتركيب في الجملة العربية دون تخطئة لأحد أو تضعيف لرأي.

– اهتمام ابن الشجري في أماليه ببيان المعنى في حال اختلاف الأحكام الإعرابية المختلفة، وهو منهج بعض الكتب، ومنها: معاني القرآن للأخفش، ومعاني القراءات، للأزهري، وغيرها ممن اهتم بالإعراب والدلالة.

– التشاكل الإعرابي في الحكم الإعرابي لا يعني التشابه في الدلالة، مثال ذلك إعراب الكاف في: {كَالذِي} في قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَاءِ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ﴾، في موضع نصبٍ حال، في حين تختلف دلالته في حال إعرابه نعتا لمصدر محذوف، تقديره: إبطالا كالذي.

– يلاحظ أن التشاكل في النصب أكثر انتشارا من غيره، ولعل السبب هو كون المنصوبات أكثر تنوعا.

– أغلب التوجيهات النحوية ناتجة عن تنوع فهوم المتلقين بغض النظر عن الرأي النحوي الذي يمثله هذا الفهم.

– لم يأت التشاكل الإعرابي في المجرورات؛ لكون مجالها أقل من نظيرتيها: (المرفوعات، والمنصوبات)، فلا تتعدى المجرورات المتفق عليها ثلاثة أنواع: (مجرور بالحرف، ومجرور بالمضاف، ومجرور بالتبعية)، وإن كان ثمة نوعان من الجر، هما: الجر بالمجاورة، والجر بالتوهم، وكلاهما شاذ عند الجمهور، وهناك من أثبتهما، ومع ذلك فكل واحد منها لا يشاكل الآخر، ولا يقاربه؛ لذا لم يتعرض له المؤلف، ولم يتناوله بالذكر والبيان.

– هذا الموضوع – فيما ذكرت المصادر والكتب – يصلح لأن يكون موضوع رسالة علمية، في مجال التشاكل الإعرابي، وبخاصة إذا أضيف إليه التوجيه النحوي، والتعليل الإعرابي.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم الكوفي.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي، (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين، العكبري: (ت: 616هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط/1: 1417هـ: 1996م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي: (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1: 1421هـ
- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي: (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط/15: 2002م.
- أمالي ابن الشجري، للإمام هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي: (450هـ: 542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط/1: 1413هـ: 1992م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري: (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية. ط/1: 1424هـ: 2003م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت: 1420هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان - صيدا.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري: (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي: (ت: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس: 1984هـ.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، تأليف مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط/1: 1393هـ: 1973م، 1414هـ: 1993م.
- السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي: (ت: 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط/2: 1400هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت: 1422هـ: 2001م.
- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين: (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط/1: 1410هـ: 1990م.

– شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1: 2008م.
– شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش، أبي البقاء الموصلي: (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1: 1422هـ: 2001م.
– الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، لإبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر: 1421هـ: 2001م.
– الكتاب، لسيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر: (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3: 1408هـ: 1988م.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، جار الله: (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/3: 1407هـ.
– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى – بغداد (وتصوير عدة مكتبات ودور نشر)، تاريخ النشر: 1941م.
– الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي القيرواني: (ت: 438هـ)، تحقيق: محيى الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق: 1394هـ.
– لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري: (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط/3: 1414هـ.
– اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي: (ت: 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: 1420هـ: 1990م.
– مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، نشر برجستراسر، المطبعة الرحمانية.
– مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني: (ت: 437هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2: 1405هـ.
– معاني القراءات للأزهري، لأبي منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: 370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط/1: 1412هـ: 1991م.
– معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج: (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/1: 1408هـ: 1988م.

29 معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط/1: 1420هـ: 2000م.

– المقتضب، لمحمد بن يزيد، أبي العباس المبرد: (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

– نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري: (ت: 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط/3: 1405هـ: 1985م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

Syntactic Differences of meanings and Grammatical Guidance in Amali Ibn Al-Shajari's Book

Salem Khalifh Huseen[1], Muhamed Musbah Almagrby[2]

[1]College of Arabic language – Asmarya University
[2]College of Islamic Studies - Asmarya University

Abstract

This research, entitled "Syntactic Differences of meanings and Grammatical Guidance in Amali Ibn Al-Shajari's Book", to gather scattered issues that represent the syntactic similarity. In its grammatical and syntactic context, the word may be viewed to be as an active (doer), or subject, and may be judged to be an object, or as an adverb, and so on.

The research combines these cases into three demands, directs them and analyses the meanings in their different structures, so that guides to be clear, and the different meanings of each case orientation to be evident. The research revealed the emergence of the scientific personality of Ibn Al-Shajari, who, while supporting Sibaweeh and Albassryeen's opinions in most of his opinions, however, he apposing them in some opinions, which proving his scientific personality. We can say that most grammatical directives in these considered issues result from the concept of recipients regardless of the grammatical opinion represented by this concept. Keywords: Syntactic Differences of meanings, Grammatical Guidance, Alamali, Ibn Al-Shajari